تحليل العلاقة بين الاحتياطيات الأجنبية وصافي الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2020)

الباحث: علي حمزة ساجت أ.د. جعفر باقر محمود علوش
جامعة واسط– كلية الادارة والاقتصاد

بحث مستل من رسالة الماجستير

المستخلص:

توجد علاقات اقتصادية كثيرة في النظم الاقتصادية، ومنها العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية وصافي الموازنة، وبالأخص في العراق كونه يعاني من اختلالٍ في هيكلِ تمويل الموازنة من الموارد المالية ; نتيجة الاعتماد على الايرادات النفطية، التي تتسم بعدم الاستقرار بسبب تذبذب أسعارها، وهذا ما يشكل قيداً على تراكم الاحتياطيات الاجنبية في العراق ; كون أن العملات الاجنبية المتأتية من الايرادات النفطية، تشكل المكون الرئيس في تكوين الاحتياطيات الاجنبية في العراق .

لذلك كان منطلق فرضية الدراسة أن الاحتياطيات الاجنبية يرتبط بصافي الموازنة، لذا يتوجب تحديد المستوى الامثل لصافي الموازنة للحفاظ على نمط تراكمي للاحتياطيات ليعزز الاستقرار الاقتصادي، وبهدف اختبار هذه الفرضية والتوصل إلى اهداف الدراسة قُسمت الدراسة إلى ثلاثة مطالب تناول الأول مفهوم الاحتياطيات الاجنبية ووظائفها ومكوناتها ، وبين المطلب الثاني الاطار النظري لصافي الموازنة واثره في تحديد الاحتياطيات الاجنبية، بينما تناول المطلب الثالث تحليل العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية وصافي الموازنة في العراق خلال سنوات الدراسة، واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات والتي تم استنباطها من الجوانب النظرية والكمية للدراسة .

الكلمات المفتاحية: الاحتياطيات الاجنبية، صافي الموازنة ، سعر الصرف

Abstract

There are many economic relations in the economic systems, including the relationship between foreign reserves and the net budget, especially in Iraq, as it suffers from an imbalance in the structure of budget financing from financial resources; As a result of dependence on oil revenues, which are characterized by instability due to the fluctuation of their prices, and this constitutes a restriction on the accumulation of foreign reserves in Iraq; The fact that foreign currencies derived from oil revenues constitute the main component in the formation of foreign reserves in Iraq.

Therefore, the premise of the study hypothesis was that foreign reserves are linked to the net budget, so it is necessary to determine the optimal level of the net budget to maintain a cumulative pattern of reserves to enhance economic stability, and in order to test this hypothesis and reach the objectives of the study, the study was divided into three demands. The second requirement is the theoretical framework of the net budget and its impact on determining foreign reserves, while the third requirement dealt with analyzing the relationship between foreign reserves and the net budget in Iraq during the years of study, and the study concluded with a set of conclusions and recommendations that were drawn from the theoretical and quantitative aspects of the study.

المقدمة:

تعد دراسة الاحتياطيات الاجنبية وتراكماتها وتحديد المستوى الأمثل من الاحتياطيات مهمة ; بسبب الأثر الواضح الذي تؤديه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة الازمات التي تحدث في النظام الاقتصادي،

ولارتباطها بالسياسات الاقتصادية الاخرى، عن طريق تحديد القدر الكافي والأمثل للاحتياطيات الاجنبية المُحتفظ بها لدى خزائن البنك المركزي، التي تكون اداةً لتحريك عجلة الاقتصاد .في العراق ترتبط عملية تراكم الاحتياطيات بمستوى الايرادات النفطية وتأثر بالموازنة العامة، إذ تشكل الايرادات النفطية جزءً كبيراً من الموازنة العامة في العراق لكون أن الاقتصاد العراقي يعتبر اقتصاداً ريعياً ، لذا فأن سياسة رسم الموازنة العامة تتأثر بأسعار النفط العالمي، وقد حققَ ارتفاع اسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الاحتياطيات، لذا فأن تراكم الاحتياطيات الاجنبية له دور فاعل في إظهار الموارنة العامة بالشكل السليم .

فرضية البحث :

إن حجم الاحتياطيات الاجنبية يرتبط بصافي الموازنة العامة لهذا يتوجب التخطيط لتحديد المستوى الامثل لصافي الموازنة وذلك بالحفاظ على نمط تراكمي للاحتياطيات يعزز الاستقرار الاقتصادي .

مشكلة البحث:

إن الاحتياطيات الأجنبية هي موجودات مالية تحتفظ بها خزائن البنك المركزي وتقابلها التزامات لذلك أن احداث أي نقص فيها بدون نقص جانب الالتزامات بقيمة مساوية يؤدي إلى انكشاف نظام المدفوعات الى الخارج مما يؤدي الى تسرب العملة الصعبة الى الخارج وبالتالي يشكل ضغطاً على صافي الموازنة العامة، لذا تتحدد مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤل التالي :

هل أن اتجاه الموازنة خصوصاً العجز تمثل قيداً على تراكم الاحتياطيات الاجنبية

اهداف البحث :

١-توضيح العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية وصافي الموازنة العامة .

٢-إبراز اهمية الاحتياطيات الاجنبية وتحديد المستوى الأمثل لها من خلال تحديد مستوى أمثل لصافي الموازنة العامة في العراق .

٣-توظيف تلك الاحتياطيات واستثمارها لتوليد عوائد تعود الى الدخل القومي .

اهمية البحث:-

يستمد البحث اهميته من خلال الاهتمام بالاحتياطيات الاجنبية الموجودة لدى خزائن البنك المركزي الذي يعتبر صمام الأمان لأي دولة لتسوية المدفوعات الخارجية، لذلك أن موضوع الاحتياطيات الاجنبية والمحافظة عليها، وتحديد المستوى الأمثل من الاحتياطيات في العراق من المواضيع المهمة على الساحة الاقتصادية، لما لها من اهمية في تسيير حركة الاقتصاد العراقي واستقراره، وتأثير تلك الاحتياطيات لتقليل من حالة العجز المستمر في الموازنة العراقية ، وتعد محاولة للإسهام في اغناء النقاش الذي

يدور في العراق حول الاحتياطيات الاجنبية والاساليب المثلى في استخدامها .

منهجية البحث :

استخدم الباحث المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل المتغيرات الاقتصادية وتوضيح العلاقة بين هذه المتغيرات.

هيكلية البحث:

قُسمَ البحث الى ثلاثة محاور تناول الاول مفهوم الاحتياطيات الأجنبية ومكوناتها، وبين المحور الثاني الاطار النظري لصافي الموازنة العامة واثره في تحديد الاحتياطيات الاجنبية، عُرِضَ في المحور الثالث تحليل العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية وصافي الموازنة في العراق خلال مدة الدراسة .

المحور الأول: الاحتياطيات الاجنبية(المفهوم والمكونات)

اولاً:- مفهوم الاحتياطيات الاجنبية :-

تُعَرف الاحتياطيات الاجنبية على أنها الموجودات الاجنبية المتاحة والمهيأة حسب الطلب، وتحت تصرف السلطة النقدية لتمويل العجز الحاصل في ميزان المدفوعات من خلال التدخل في سوق الصرف للتأثير على سعر الصرف او لأغراض اخرى. [١]

يعرفها صندوق النقد الدولي بأنها اصول خارجية متاحة بسهولة للسلطات النقدية، والواقعة تحت تصرفها، من اجل التمويل المباشر، لمعالجة الاختلالات الخارجية، كذلك التمويل غير المباشر من خلال التدخل في سوق الصرف، للتأثير على سعر العملة . [٢]

تمثل الاحتياطيات الاجنبية التي هي ملك السلطة النقدية، الحيازة الرسمية للعملات الاجنبية ورصيد الذهب ووحدات السحب الخاصة فضلاً عن المركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.[٣]

ثانياً. مكونات الاحتياطيات الاجنبية

١١. الذهب النقدي

يوضح دليل المدفوعات لدى صندوق النقد الدولي في تعريفه للذهب النقدي بأنه ذلك الذهب المملوك لدى السلطات النقدية والخاضع لرقابتها الفعالة بموجب التنظيمات القائمة ، والموجود لديها كموجود مالي، أما الذهب غير النقدي المملوك بواسطة أي جهة بما فيها السلطات النقدية فأنها تعامل وفق هذا الدليل مثل أي سلعة .[٤]

٢. الاحتياطي من العملة الصعبة (العملات الارتكازية)

هي عملات قابلة للتحويل ولها حرية الدخول والخروج من وإلى الدولة بدون قيود، أي أن الدولة صاحبة هذه العملات لا تفرض قيوداً على المدفوعات الخارجية للعملة أو على موجودات الدول من عملتها [٥]. يطلق على العملات الاجنبية(بالعملات الارتكازية) التي ماهي الا عملات محلية برزت قيمتها على الصعيد الدولي نتيجة الخصائص التي

امتازت بها الدولة صاحبة العملة، إذ ان هذه العملات لا يمكن اعتبارها احتياطي دولي للدول المصدرة للعملة، فلابد أن يكون الاحتياطي هذه الدول من الذهب، أو العملات الدولية الاخرى غير العملة المصدرة، على العكس تعد هذه العملات احتياطيات دولية بالنسبة للدول الاخرى، وتسعى تلك الدول الحصول على قدر كافي من هذه العملات لتعزيز الاحتياطيات الاجنبية . [٦]

٣. حقوق السحب الخاصة Special Drawing Right

تم اقتراح انشاء حقوق السحب الخاصة عام ١٩٦٨ كعملة مركبة، لتطوير احتياطي جديد اطلق عليه حقوق السحب الخاصة، وقام صندوق النقد الدولي بتخصيص وحدات حقوق السحب على الدول الاعضاء عام ١٩٧٠ برعاية الدول الصناعية. [٧]

عرفها صندوق النقد الدولي بأنها اصول احتياطية دولية، استخدمها صندوق النقد الدولي كأصل احتياطي، مكمل للاحتياطيات الاجنبية لدى البلدان الاعضاء في الصندوق، ويوزع الصندوق حقوق السحب بين أعضائه حسب نسبة مساهمتهم في الصندوق. [٨]

٤. مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي(شريحة الاحتياطي)

يمثل مجموع المشتريات من شريحة الاحتياطي والتي يستطيع العضو القيام بها، أي مديونية للصندوق بموجب اتفاقية القروض، والتي تكون قابلة لإعادة دفعها للعضو.[٩]

المحور الثاني:- الاطار النظري لصافي الموازنة واثره في تحديد الاحتياطيات الاجنبية

أولاً:- مفهوم الموازنة العامة General budget concept

تُعرف الموازنة العامة "على أنها خطة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وايراداتها ، خلال فترة قادمة، غالباً ما تكون سنة، ويتم وفق هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى اليها السلطة السياسية" وبناءً على ذلك فأن الموازنة ليست اداة محاسبية لتوضيح النفقات والايرادات العامة، وإنما هي وثيقة الصلة بالاقتصاد، ووسيلة من وسائل الدولة في تحقيق اهدافها.[١٠]

ثانياً:- مفهوم صافي الموازنة العامة :-

يشير مفهوم صافي الموازنة إلى وجود اتجاهين، يتمثل الأول عجز في الموازنة العامة، ناتج من تفوق حجم الانفاق العام، مقابل انخفاض حصيلة الايرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة خلال سنة، أما الاتجاه الثاني وهو فائض الموازنة، الذي يشير إلى تفوق حصيلة الايرادات الحكومية التي تحصل عليها الحكومة من مصادرها،

على مستوى حجم الانفاق العام خلال سنة.[١١].

تشير أدبيات المالية العامة إلى مبدأ توازن الموازنة العامة بين جانبي النفقات والايرادات العامة لذلك نحاول تعريف توازن الموازنة العامة، إذ سنتناول في هذه الفقرة الاختلال الحاصل في الموازنة العامة من خلال بيان الاطار النظري لعجز الموازنة وفائض الموازنة من خلال التالي :-

١- عجز الموازنة العامة

يُقصد بعجز الموازنة هو الانخفاض الحاد في الايرادات العامة أو ضعف قدرتها على تغطية النفقات العامة، ويترتب على ذلك اتخاذ الاجراءات من قبل الدولة لغرض تأمين الاموال اللازمة، من خلال الاصدار النقدي الجديد، أو اللجوء الى الاقتراض الداخلي أو الخارجي، لسد فجوة العجز الحاصل في الموازنة.[١٢]

٢- فائض الموازنة العامة

يُشير فائض الموازنة العامة إلى ارتفاع حجم الايرادات العامة بمستوى يفوق حجم الانفاق العام، نتيجة تبني الحكومة سياسة مالية انكماشية، قائمة على الترشيد في الانفاق العام أو اتباع سياسة ضريبية سليمة، متمثلة في معالجة التهرب الضريبي، أو زيادة وعاء الضريبة، مما يؤدي إلى خلق فائض في موارد الموازنة العامة .

ثالثاً- سعر الصرف (المفهوم ، وانظمة سعر الصرف)

١- **مفهوم سعر الصرف** يُعرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات من العملة الوطنية ،التي يتوجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية، أو أنه عدد وحدات من العملة الاجنبية، اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية،[١٣] لذا يحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية، حيث يمكن استخدامه كهدف اعتباره عاملاً مهماً لتخفيض نسب التضخم، وهو الهدف الاساس في السياسة النقدية، أو استخدامه كمؤشر على القدرة التنافسية للبلد، وبالنهاية على ميزان المدفوعات،[١٤]

٢. نظم سعر الصرف الاجنبي

شهد النظام النقدي العالمي، اتخاذ أنواع متعددة من أنظمة سعر الصرف، وهذا راجع الى السلطة النقدية، في اتخاذ نظام محدد لسعر الصرف ملائم لشكل النظام الاقتصادي، لذلك يمكن تقسيم نظم سعر الصرف إلى انواع عدة :-

أ. نظام سعر الصرف الثابت

هو ذلك النظام الذي تكون فيه معدلات الصرف ثابتة، أو تتحرك تلك المعدلات بهوامش ضيقة، فضلاً عن أن عملية تبادل العملات تتحدد مسبقاً من قبل السلطة النقدية، والتي تستند إلى معايير معينة لتعريف سعر التدخل بالنسبة إلى عملتها،

ومن هذه المعايير هي العملات الصعبة الرئيسية، المعادن الثمينة وخصوصاً الذهب، سلات العملات . [١٥]

ب. نظام سعر الصرف المعوم

يُترك تحديد سعر الصرف في ظل النظام العائم إلى قوى السوق، وفق آلية العرض والطلب، وتتوقف مدى تقلبات سعر الصرف على الكميات المعروضة والمطلوبة من العملات الاجنبية، حيث يرتبط الطلب على العملة بعلاقة عكسية مع السعر، أي تنخفض الكميات المطلوبة بارتفاع مستوى السعر، وعلى العكس من ذلك ترتفع الكميات المطلوبة بانخفاض سعر العملة،[١٦] لذا ينقسم نظام الصرف المعوم على قسمين :-

١. نظام الصرف ذات التعويم المدار:- يتم تحديد سعر الصرف من قبل السلطة النقدية ، وتقوم بتغييره بشكل متكرر بناءً على مجموعة من المؤشرات مثل سعر الصرف، والاحتياطيات الاجنبية، تطورات اسواق النقد الموازية،[١٧] حيث تتدخل السلطة في سوق الصرف كبائع أو مشتري، من أجل تحقيق أهداف معينة، فقد تدخل كبائع للعملة الوطنية من أجل زيادة عرضها وتخفيض قيمتها، بهدف تخفيض أسعار صادراتها، وزيادة الطلب العالمي عليها، كذلك تدخل كمشتري للعملة الوطنية، بهدف زيادة قيمتها ومنع رؤوس الأموال من الهرب للخارج، وأن كان ميزان المدفوعات في حالة فائض . [١٨]

٢. نظام الصرف ذات التعويم الحر:- يتحدد سعر الصرف وفق آلية العرض والطلب على العملة في السوق الاجنبي، حيث تطرأ تغيرات في تحركات واسعة، تفوق التغير الحاصل في مستوى الاسعار النسبية ،[١٩] ويقتصر تدخل الدولة لغرض التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط، وليس الحد من ذلك التغير . [٢٠]

٣- علاقة أنظمة الصرف بالاحتياطيات الأجنبية

أ. علاقة الاحتياطيات الأجنبية بسياسة سعر الصرف الثابت

وضحنا فيما سبق أن سعر الصرف الثابت، غير مرن تجاه التغيرات اليومية في العرض والطلب في سوق العملة، إذ تستخدم الاحتياطيات الاجنبية كخط للدفاع عن سعر الصرف الثابت، لذا يتطلب وفق ذلك النظام توفر قدر كافٍ من الاحتياطيات الاجنبية، إذ إن عدم توفر الاحتياطيات اللازمة لدى البنك المركزي، فمن الصعب الحفاظ سعر صرف العملة عند المستوى المطلوب، لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، فإن دفاعها عن سعر الصرف سيفشل تجاه التغيرات التي ترافق سوق الصرف، إذ لابد من السلطة النقدية التدخل في سوق الصرف، وتوفير

الاحتياطيات اللازمة للمستوى الذي يؤمن استقرار العملة. [٢١]

ب. علاقة الاحتياطيات بسعر الصرف المرن

وفقاً لهذا النظام لا يتطلب تدخل السلطات النقدية في سعر الصرف ; بسبب أن سعر الصرف يتحرك وفق آلية العرض والطلب، إذ لا يتطلب قدراً من الاحتياطيات الاجنبية ; بسبب أن سعر الصرف كفيل بتصحيح الاختلالات الخارجية، وفقاً للدراسات التي توصل إليها Heller و khan، والتي تؤكد إلى أن التحرك نحو أسواق تتمتع بمرونة اكثر، يقلل الحاجة إلى الاحتياطيات الاجنبية ، وبالتالي ليس هناك ضرورة إلى مخزون احتياطي كبير. [٢٢]

ج. علاقة الاحتياطيات الاجنبية بأسعار الصرف المدارة

وفقاً لهذا لنظام الصرف المدار فأن البنك المركزي، يتدخل في سعر الصرف بشكل متكرر كبائع او مشتري للعملات من أجل تحقيق أهداف معينة ، وفي حالة رغبة هذه المصارف بعمليات التدخل في سوق الصرف لغرض ذاتي يخصها، بالإضافة إلى ذلك تحتفظ الحكومات باحتياطيات في شكل أصول مقومة بعملات أجنبية.[٢٣]

المحور الثالث :- تحليل العلاقة بين الاحتياطيات الاجنبية وصافي الموازنة من خلال مزاد العملة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

قام البنك المركزي باستحداث مزاد العملة في٢٠٠٣/١٠/٤ ، والتي يتم من خلاله بيع وشراء العملات الاجنبية بشكل يومي، من خلال جلسات يقيمها البنك المركزي العراقي، وبعدّه من الاساليب التي تحد من التزايد المفرط في المعروض النقدي، والتأثير على نمو الكتلة النقدية والسيطرة على مناسيبها، كذلك يساهم في تكوين الاحتياطيات الاجنبية من العملات الارتكازية، لضمان الاستقرار في المعاملات الخارجية، [٢٤]

يمكن بيان العلاقة بين صافي الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية في العراق من خلال تفحص بيانات الجدول(١)، والذي يوضح ارتفاع صافي الموازنة خلال السنوات (٢٠٠٤- ٢٠٠٨)، مستفيداً من ارتفاع الطاقة الانتاجية للصادرات النفطية في العراق، إذ ارتفع صافي الموازنة إلى (٢٠٨٤٨٨٠٧) مليون دينار محققاً نسبة تغير بلغت (٣٣.٩٢%)، مقابل (٨٩٥٢٤٨) مليون دينار في عام (٢٠٠٤) لترتفع مشتريات البنك إلى (٥٤٢٨١٥٠٠) مليون دينار، مقابل (١٥٧٦٧٩٥٦) مليون دينار في عام (٢٠٠٤) ، مصحوباً ذلك بارتفاع مبيعات البنك من العملة الاجنبية إلى (٣٠٨٦١٧١٧) مليون دينار، وبفارق بلغ (٢٣٤١٩٧٨٣) مليون دينار، للدفاع

عن العملة الوطنية والمحافظة على المستوى العام للأسعار، إذ بلغت قيمة الدينار (١١٩٣) في عام (٢٠٠٨)، ساهم ذلك برفع مستوى الاحتياطيات الاجنبية إلى (٦٠٢٧١٤٠٦.٧٦) مليون دينار ، وبمعدل تغير سنوي بلغ (٥١.٤٨%) مقابل ما كانت عليه في عام (٢٠٠٤)، إذ بلغت (١٣٨٦٧٤١.٤٦) مليون دينار، حيث شكل صافي الموازنة نسبة مساهمة في الاحتياطيات الاجنبية بلغت (٧١.٠٩%)، والتي تمثل النسبة الاعلى خلال سنوات الدراسة.

في عام (٢٠٠٩) انخفض صافي الموازنة إلى(٢٦٤٣٣٢٨) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي بلغ (78.33%-)، لتنخفض معه مشتريات البنك من وزارة المالية إلى (٢٦٩١٠٠٠٠) مليون دينار; بسبب انخفاض أسعار النفط ، على الرغم من الانخفاض في مشتريات البنك، الا أن البنك المركزي أستمر في الدفاع عن العملة الوطنية ورفع قيمة الدينار إلى (١١٧٠) دينار للدولار الواحد، وزيادة مبيعات البنك إلى (٣٩٧٧٠٦٤٠) مليون دينار وبنسبة بلغت(١٤٧.٧٩%) من اجمالي المشتريات، وتعد هي النسبة الاعلى خلال سنوات الدراسة; لتغطية الطلب المتزايد على العملة الاجنبية من خلال سحب جزء من الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي، لتنخفض إلى (٥٢٤٠٤٨٤٤.٦٨) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (١٣.٠٥-%)، وهذا ما يشير إلى عدم تعرض اسواق الصرف إلى ضغوط بمقياس نسبة المبيعات إلى الايرادات النفطية، وفقاً للسياسة المتخذة من قبل البنك في المحافظة على توازن النشاط الاقتصادي .

على الرغم من تعافي الاقتصاد العالمي من مخلفات الازمة المالية، وعودت أسعار النفط بالارتفاع، الا أنه نلاحظ انخفاض صافي الموازنة إلى (٤٤٠٢٢) مليون دينار في عام (٢٠١٠)، وبمعدل تغير سالب بلغ (-98.33%) ; بسبب اتجاه الادارة المالية نحو زيادة الانفاق العام، إذ ازدادت مشتريات البنك لتصل إلى (٤٧٩٧٠٠٠٠) مليون دينار، واستمرار البنك بزيادة مبيعاته لتصل إلى (٤٢٣٣٠٠٧٠) مليون دينار وبنسبة (٨٨.٢٢%) إلى مبيعات البنك ، للحفاظ على سعر الدينار العراقي مقابل الدولار، إذ بلغ (١١٧٠) دينار للدولار الواحد، فضلاً عن تغطية الطلب المتزايد على العملة الاجنبية، وتمويل الاستيرادات من السلع الخدمات، إذ سجل الاختلال بين مبيعات البنك ومشترياته مبلغ (٥٦٤٩٩٣٠)، مما أدى إلى ارتفاع الاحتياطيات الاجنبية إلى (٦٠٣٨٨٤٢.٤٢) مليون دينار، وبمعدل تغير موجب بلغ (١٤.٥٧%) .

استمر التعافي النسبي للاقتصاد العراقي، واستقرار للسياستين المالية والنقدية خلال السنوات (٢٠١١-٢٠١٢)، حيث ازداد صافي الموازنة في عام (٢٠١١) ليصل إلى (٣٠٠٤٩٧٢٦) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي بلغ(٦٨١٦%) والذي يمثل النسبة الاعلى خلال مدة الدراسة، كذلك ارتفاع مشتريات البنك خلال عام (٢٠١٢) إلى (٦٦٤٦٢٠٠٠) مليون دينار، وزيادة مبيعاته إلى (٥٦٧٢٥٩٠٠) وبنسبة (٧٨.٠٤%, ٨٥.٣٥%) إلى اجمالي المشتريات، من اجل تغطية الطلب المتزايد على العملة الاجنبية من قبل المضاربين، لذلك عمدت السلطة النقدية إلى رفع قيمة الدينار العراقي إلى (١١٦٦) دينار لكل دولار واحد، إذ سجلت النافذة فائض بين مشترياتها ومبيعاتها بلغ (٩٧٣٦١٠٠) مليون دينار، ليعود ذلك بالإيجاب إلى زيادة إلى زيادة الاحتياطيات الاجنبية إلى (٨٦٧١٣٢١٥.٦٦) مليون دينار، إذ حقق فائض الموازنة نسبة مساهمة بلغت (40.42 %, 16.93%) على التوالي من اجمالي الاحتياطيات الاجنبية .

سجل صافي الموازنة العامة عجزاً خلال السنوات (٢٠١٣- ٢٠١٦) بلغ (-20216646) مليون دينار في عام (٢٠١٦) ; بسبب انخفاض الايرادات النفطية لتنخفض معها مشتريات البنك المركزي إلى (٣٠٥٢٧٠٧٠) مليون دينار، واستمرار نافذة العملة بتغطية حاجة الطلب المتزايد على العملة الاجنبية، إذ وصل إلى (٣٩٨٩٣٥٦٠) مليون دينار وبنسبة(٥٨.٨٦%, ١٠٨.٨٧%,١٣٦.٥٣%,١٣٠.٦٨%) على التوالي وبواقع اختلال في مبيعات النافذة بلغ (-9366490) وبمعدل تغير سالب بلغ (-٣٣.٤٣%) لتنخفض معه الاحتياطيات الاجنبية إلى (٥٦٧٥٧٩٠٠) مليون دينار، مما أدى إلى تدهور قيمة العملة المحلية في سوق العملات، حيث بلغ (١١٩٠) دينار للدولار الواحد، كذلك شكل صافي الموازنة نسبة (٥.٥٢%) من اجمالي الاحتياطيات، والتي تمثل الادنى خلال السنوات المشار إليها .

استمر صافي الموازنة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) بسبب عدم استقرار اسعار النفط، والذي يعود سلباً على واقع الموازنة العامة وبالتالي انخفاض الاحتياطيات الاجنبية، إذ انخفضت مشتريات البنك المركزي لتصل إلى (٤٤٥٥٨٥٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٢٠)، وارتفاع مبيعات البنك إلى (٦٣٩١٦٠٠٠) مليون دينار وبنسبة (١٤٣.٤٤%) من اجمالي المشتريات، وبواقع اختلال بلغ (-19357500) مليون دينار مسجلاً معدل تغير سالب بلغ (-

310.6%)، ساهم ذلك إلى انخفاض حجم الاحتياطيات الاجنبية إلى (٧٨٨٨٢٠٠٠)، وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (١.٣-%)، إذ تدهورت قيمة العملة المحلية إلى (١٤٥٠) دينار للدولار الواحد ; نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب تداعيات أزمة الوباء العالمي .

شكلت مبيعات مزاد العملة (٩٥.٢٥%) كمتوسط خلال مدة الدراسة، وهذا ما يشير إلى سعي السياسة النقدية في العراق إلى تحقيق التوازن في سوق الصرف من خلال تلبية الطلب المتزايد على العملة الاجنبية لتمويل الاستيرادات من السلع والخدمات، والحفاظ على سعر العملة الوطنية .

مما تقد يظهر أن واقع الموازنة وخصوصاً في حالات العجز، يأثر على واقع مشتريات ومبيعات مزاد العملة، ومن ثم إلى انخفاض حجم الاحتياطيات الاجنبية في العراق ، كل ذلك نتيجة التشوهات التي تعرض لها الهيكل الانتاجي في العراق بعد الاحتلال الامريكي في ٢٠٠٣، وارتباط قرارات السياسة المالية والنقدية في العراق بواقع القطاع النفطي الذي يتصف بعدم الاستقرار نتيجة تذبذب أسعار النفط العالمية .

جدول (١)

أثر صافي الموازنة في تطور الاحتياطيات الاجنبية من خلال مزاد العملة في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ .

(مليون دينار)

السنة	صافي الموازنة العامة	معدل التغير السنوي %	سعر الصرف الرسمي	مشتريات العملة	مجموع مبيعات البنك المركزي	الاختلال بين المبيعات والمشتريات	معدل التغير السنوي%	الاحتياطيات الاجنبية	معدل التغير السنوي %	نسبة صافي الموازنة / الاحتياطيات الاجنبية %	المبيعات إلى المشتريات
2004	865248		1453	15767956	8729624	7038332		13586741.46		6.37	55.36
2005	14127715	1532.79	1469	15571400	15370147	201253	-97.14	19874325.76	46.28	71.09	98.71
2006	10256682	-27.40	1467	26406000	16393725	10012275	4874.97	28172986.75	41.76	36.41	62.08
2007	15568219	51.79	1255	33508500	20054900	13453600	34.37	39787867.07	41.23	39.13	59.85
2008	20848807	33.92	1193	54281500	30861717	23419783	74.08	60271406.76	51.48	34.59	56.85
2009	2642328	-87.33	1170	26910000	39770640	-12860640	-154.91	52404844.68	-13.05	5.04	147.79
2010	44022	-98.33	1170	47970000	42320070	5649930	-143.93	60038842.42	14.57	0.07	88.22
2011	30049726	68160.70	1170	59670000	46563660	13106340	131.97	74340593.46	23.82	40.42	78.04
2012	14677648	-51.16	1166	66462000	56725900	9736100	-25.71	86713215.66	16.64	16.93	85.35
2013	-5287480	-136.02	1166	72292000	62067346	10224654	5.02	95779610.08	10.46	-5.52	85.86
2014	-10573461	99.97	1166	55402490	60314848	-4912358	-148.04	79353741.28	-17.15	-13.32	108.87
2015	-3927262	-62.86	1187	38518150	52588848	-14070698	186.43	66264407.82	-16.49	-5.93	136.53
2016	-20216646	414.78	1190	30527070	39893560	-9366490	-33.43	56757900	-14.35	-35.62	130.68
2017	1932058	-109.56	1190	48022450	50219190	-2196740	-76.55	61011842.64	7.49	3.17	104.57
2018	25696645	1230.01	1190	62152510	56088270	6064240	-376.06	76017000	24.59	33.80	90.24
2019	-4156528	-116.18	1190	70032690	60841130	9191560	51.57	79918000	5.13	-5.20	86.88
2020	-12882754	209.94	1450	44558500	63916000	-19357500	-310.60	78882000	-1.30	-16.33	143.44
المعدل										12.06	95.25

المصدر :- المصدر:- النشرة السنوية لسنوات مختلفة، البنك المركزي، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والابحاث .

الشكل(١) أثر تطورات صافي الموازنة وسعر الصرف بالاحتياطيات الاجنبية في العراق

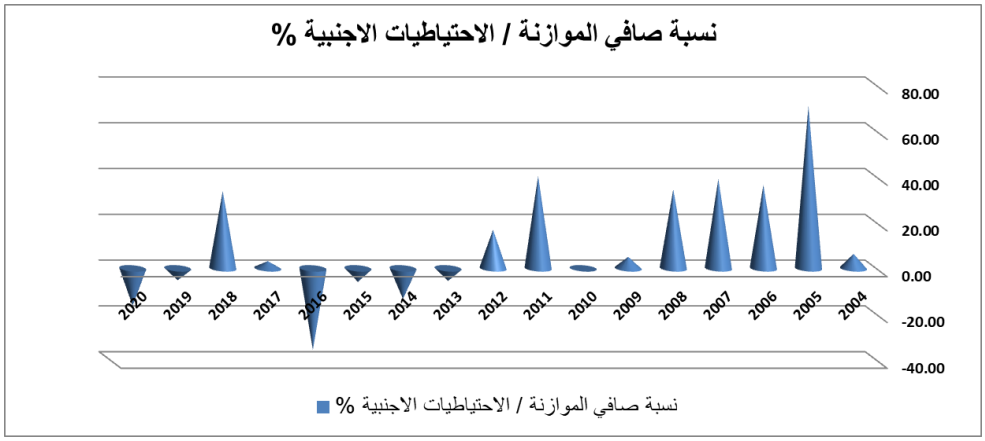

المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

الاستنتاجات

١. تعاني الموازنة العامة في العراق من اختلال هيكلي في تحصيل مواردها، بسبب أن الايرادات النفطية تشكل المورد الرئيس في تمويل الموازنة العامة، ومن ثم يكون الاقتصاد العراقي عرضة للازمات الاقتصادية الخارجية ; نتيجة تذبذب أسعار النفط العالمية .

٢. يتضح من خلال الدراسة أن حجم الاحتياطيات الاجنبية وارتفاعها مرهون بواقع الموازنة الفعلي والتي تتكون مواردها بالدرجة الاساس على الايرادات النفطية، حيث أن اتجاه الموازنة وخصوصاً العجز يكون عاملاً مؤثر بالاتجاه السلبي على مشتريات ومبيعات نافذة بيع العملة، ومن ثم انخفاض حجم الاحتياطيات الاجنبية .

٣. ارتفاع مبيعات العملة الاجنبية من خلال النافذة طيلة مدة الدراسة، وهذا ما يشير إلى ارتفاع الطلب المتزايد على العملات الأجنبية ; نتيجة اختلال الميزان التجاري وتفوق الواردات، مما زاد في ارتفاع مبيعات النافذة من العملة الاجنبية، ومن ثم إلى ارتفاع حجم رؤوس الاموال المهربة إلى الخارج، فضلاً عن السياسة النقدية التي تتخذها ادارة البنك المركزي في الحفاظ على استقرار العملة الوطنية .

التوصيات

١. تنويع مصادر تمويل الموازنة العامة من الايرادات الحكومية، من خلال تطوير كفاءة الانظمة المكلفة بجباية الموارد الاقتصادية وضبط حالات الفساد والتهرب الضريبي التي تُرافق جبايتها، وفرض

السيطرة الحكومية على المنافذ الحدودية من النفوذ السياسي .

٢. وضع الضوابط الكفيلة من قبل البنك المركزي للحفاظ على رؤوس الاموال المهربة إلى الخارج، والتي تتم عن طريق اقامة مشاريع استثمارية في الخارج، وكذلك عن طريق فواتير الاستيرادات غير الحقيقية التي يقدمها المستوردون، لضمان المحافظة على استقرار أسعار صرف الدينار العراقي .

٣. انشاء صناديق سيادية تعمل على ادارة الاحتياطيات الاجنبية من خلال تحويل الفوائض المتحققة من العوائد النفطية في استثمارات استراتيجية ذات مردود مالي مستقر غير قابل للنضوب للمحافظة على مستقبل الاجيال اللاحقة، فضلاً عن دورها في تغطية العجز المالي الذي تواجهه الحكومة وادارة الازمات المالية بشكل صحيح .

الهوامش:

١ . احمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب، ط١، ٢٠١٥، ص ٤٠٣.

٢ . International Monetary Fund: Debt- And Reserve-Related Indicators Of External Vulnerability, Prepared By The Policy Development And Review Department In Consultation With Other Departments, 2000,P2

٣ . زايري بلقاسم ،كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري ،جامعة وهران، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع،٢٠٠٤، ص٤٧

٤ . صندوق النقد الدولي، دليل المدفوعات، الطبعة الرابعة،١٩٨٠، ص١٦٣ ..

٥ . موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، الطبعة الاولى،٢٠٠٨، ص٢٩.

٦ . ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٣، ص٢٢٣ .

٧ . جوزيف دانياليز، دافيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠١٠، ص٧٦.

٨ . صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية للاحتياطيات الدولية والسيولة الاجنبية لإعداد نموذج قياسي للبيانات، ٢٠١٣، ص١٨ .

٩ . صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الرابعة، مصدر سابق، ص١٧٢

١٠ . طاهر الجنابي، المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل،بلا، ص١٠٢

١١ . حسنين محسن حايف، أديب قاسم شندي، تحليل العلاقة بين اختلال الموازنة العامة واختلال الميزان التجاري في مصر (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٢، ٢٠٢٠، ص٢٤٢.

١٢ . أزهار شمران جبر جدام، دراسة تحليلية- قياسية لمؤشرات إدارة عجز الموازنة العامة- رؤية مستقبلية- العراق دراسة حالة، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ،٢٠١٧، ص٢١ .

١٣ . موسى سعيد مطر واخرون، مصدر سابق، ص٤٣ .

١٤ . لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية – دراسة

تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، مكتبة حسين العصرية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص١٢١ .
١٥ . السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، ٢٠١٠، ص١٦١ .
١٦ . بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص١١٧ .
١٧ . السيد متولي عبد القادر، مصدر سابق، ص١٦٤ .
١٨ . شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص١٦٦ .
١٩ . السيد متولي عبد القادر، مصدر سابق، ص١٦٤ .
٢٠ . غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦، ص٢٥٨ .
٢١ . ترقو محمد، أثر اختيار نظام الصرف ووضعية حساب رأس المال على سلوك الاحتياطيات الدولية في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام نماذج معطيات Panel)، ابحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، العدد الثامن عشر، ٢٠١٥، ص٣١٩.
٢٢ . ترقو محمد، مصدر سابق، ص٣١٩ .
٢٣ .جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، مصدر سابق، ص٣٧٤ .
٢٤ . عبد الحسين جليل الغالبي، سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، ١٠كانون ٢٠١٧، ص ٣٤ .

المصادر

أولاً:- الكتب العربية

١.احمد ابريهي علي، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، دار الكتب، ط١، ٢٠١٥ .

٢. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر،عمان، ٢٠١٠ .

٣. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ .

٤. جوزيف دانياليز، دافيد فانهوز، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، السعودية، ٢٠١٠

٥.شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار الميسرة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢ .

٦. طاهر الجنابي، المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، بلا

٧. غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦ .

٨. لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية – دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي، مكتبة حسين العصرية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص١٢١ .

٩. موسى سعيد مطر واخرون، التمويل الدولي، دار الصفاء، عمان، ٢٠٠٨ .

١٠.ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٣ .

ثانياً:- الرسائل والأطاريح

١. أزهار شمران جبر جدام، دراسة تحليلية- قياسية لمؤشرات إدارة عجز الموازنة العامة- رؤية مستقبلية- العراق دراسة حالة، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة واسط ،٢٠١٧ .

ثالثاً:- البحوث والدراسات

١. ترقو محمد، أثر اختيار نظام الصرف ووضعية حساب رأس المال على سلوك الاحتياطيات الدولية في الدول النامية (دراسة قياسية باستخدام نماذج معطيات Panel)، ابحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، العدد الثامن عشر، ٢٠١٥ .

٢. حسنين محسن حايف، أديب قاسم شندي، تحليل العلاقة بين اختلال الموازنة العامة واختلال الميزان التجاري في مصر (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٢، ٢٠٢٠ .

٣. زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، جامعة وهران، الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع،٢٠٠٤ .

٤. عبد الحسين جليل الغالبي، سياسة سعر الصرف الاجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، ١٠كانون ٢٠١٧.

رابعاً:- الاصدارات والتقارير

١. صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية للاحتياطيات الدولية والسيولة الاجنبية لإعداد نموذج قياسي للبيانات، ٢٠١٣ .

٢.صندوق النقد الدولي، دليل المدفوعات، الطبعة الرابعة،١٩٨٠، ص١٦٣ .

٣.النشرة الاحصائية لسنوات مختلفة، البنك المركزي، بغداد، المديرية العامة للأبحاث والاحصاء .

المصادر الانكليزية

1. International Monetary Fund: Debt- And Reserve-Related Indicators Of External Vulnerability, Prepared By The Policy Development And Review Department In Consultation With Other Departments, 2000 .

2. International Reserves and Foreign Currency Liquidity, Guidelines for A data Template, International Monetary Fund .